الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

الدورة الثانيـة و الثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنـة الخامســة
الجلسة الثانية عشـــرة
المعقودة يوم الا ثنيـــن
١٠ تشريـــن الا ول / اكتوبر ١٩٧٧
الساعـــة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
MAR 0 1978
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس : السيـد طليعـة (ايـــران)

رئيس اللجنة الا ستشارية لشؤون الا دارة والميزانيـة : السيـد مسيلـي

المحتويـــات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (تابع)
المناقشة العامة (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/32/SR.12
2 March 1978
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

77-56979

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6 ، و A/32/8 و A/C.5/32/12 و 13) (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد لادور (اسرائيل) : قال ، مشيرا الى حجم الميزانية الآخذ في التزايد ، أنه لا يمكن توقع التوصل الى أية نتائج تستحق الذكر من خلال الحلول المتقطعة والانتقائية . اذ لا بد من بذل جهد مشترك لتطبيق مبادئ الاقتصاد في الادارة على جميع أنشطة المنظمة ، وان كان ذلك لا يعني أن ليس ثمة ضرورة لتقرير أولويات فيما بين تلك الأنشطة ، ابتداء بأنشطة المساعدة الاقتصادية والتقنية ، مع ترك الخوض في المناقشات العقيمة كآخر شيء .

٢ - وفيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بشؤون الموظفين ، قال ان وفده يرى أنه لا يمكن أن تقوم أية صيغة حسابية أو تصنيف لموظفي الأمم المتحدة حسب الجنس أو الجنسية مقام سياسة مستنيرة وفعالة تحدد كيف يجب أن تكون الخدمة المدنية الدولية . فالمناقشات الطويلة حول الرسوم البيانية والجداول لم تحقق أهدافها . فما تحقق من تقدم ضئيل نحو تمثيل أوسع اقترن في أغلب الاحيان بزيادة في الحصص المقررة للبلدان والمناطق الممثلة فعلا تمثيلا زائدا . وأردف قائلا انه سبق لبلده أن قدم بعض المرشحين المؤهلين لوظائف في الأمانة العامة سبقهم اليها غيرهم ممن لا يملكون مؤهلات أعلى وينتمون الى بلدان هي الآن ممثلة تمثيلا زائدا .

٣ - ومضى يقول ان وفده يرى أن ليس في الامكان احراز اى تقدم حقيقي بادخال عناصر مصطنعة جديدة في حساب التشكيلات المرغوب فيها " أو بوضع معايير جديدة ، كالتقاعد فور بلوغ السن المعينة ؛ فما ينبغي توفره انما هو تغيير حقيقي في المسلك بين أعضاء الأمم المتحدة والرجوع الى المقاصد الأصلية للميثاق . وفي هذا الصدد يجب أن يمنح الأمين العام المزيد من حرية العمل .

٤ - السيد غوس (استراليا) : قال ان وفده يؤيد وجهة نظر اللجنة الاستشارية وغيرها من الوفود القائلة بأن تحديد الأولويات ، وزيادة التنسيق ، واتخاذ الاجراءات لتجنب الازدواجية وتحسين الانتاجية ينبغي أن تجعل بالامكان أن تكون المبالغ المعتمدة أقل بعض الشيء من المبالغ التي يسفر عنها الحساب الآلي لأساس المواصلة ولما يحسب للتضخم في المستقبل . وانه في الامكان زيادة الاعتماد على حساب الميزانية بالاستناد الى قاعدة الصفر ، لا سيما فيما يتعلق بالسفر والمساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريين ، وأن تفاصيل جميع الموارد المتاحة ينبغي ادراجها في الميزانية وأن يؤمن تقييم البرامج فعاليتها .

(السيد فوس ، استراليا)

٥ - وفيما يتعلق بمعدل النمو ، قال ان الرقم ٢ر٢ في المائة يستبعد النفقات غير المتكررة التي تعتبر ، في حقيقة الأمر ، نفقات حقيقية ستتحمل بطريقة أو بأخرى ضمن كل ميزانية وينبغي ، تبعا لذلك ، أن توضع في الحسبان لدى المقارنات بين الميزانيات . وأضاف أن الميزانية البرنامجية المقترحة المعروضة على اللجنة لا تظهر التكلفة الكاملة للزيادة المقترحة للموظفين والبالغة ٤٧٦ وهي تمثل نمو بمعدل ٤ر٦ في المائة . وستكون الزيادة الحقيقية في النفقات قريبة جدا من هذا الرقم وهو ٤ر٦ في المائة ، الذى يتجاوز الحد الأدنى المطلق للنمو اللازم للاضطلاع بالمهام الموكلة بالأمانة . ولعل الرقم الأفضل هو ٣٣٢ وظيفة جديدة أوصت بانشائها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/32/8 ، الفقرة ٤٨) ، وهو يمثل زيادة بنسبة ٢ر٣ في المائة . وباضافة النفقات غير المتكررة الى النسبة ٢ر٣ في المائة هذه ، فان معدل النمو الحقيقي يتراوح بين ٦ و ٧ في المائة وهو معدل مرتفع بشكل مفزع .

٦ - وأضاف يقول ان من بين المجالات التي يمكن فيها تخفيض النفقات دون المساس بفعالية المنظمة ووضع التضخم في الحسبان . فكما أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، لم تتبع جميع منظمات الأمم المتحدة منهج اعتماد المبلغ المقدّر للتضخم بكامله ، أسوة بما فعلته الأمانة العامة . وبالاضافة الى ذلك ، يمكن النظر في اجراء تخفيض لا يزيد على ١٤ مليون دولار في الاعتماد الخاص بالتضخم في نيويورك ، وفيينا ولاهاى وجنيف ، أو يمكن النظر بصورة جدية في اتباع طريقة الميزنة شبه الكاملة لا لتوفير الأموال فقط بل وكذلك لتعزيز الفعالية . فالحد من المبالغ المطلوبة لمعالجة آثار التضخم يثير أمام الأمانة العامة للأمم المتحدة أية مشاكل أصعب من المشاكل التي سبق أن واجهتها معظم الحكومات .

٧ - واسترسل يقول انه يفهم مشاكل الأمانة العامة فهما تاما : ففي الوقت الذى تدعو فيه اللجنة الخامسة الى ضبط النفس ووضع قائمة بالأولويات ، فان اللجان الأخرى تعتمد قرارات تحث فيها الأمين العام على الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة ، دون تحديد درجات الأولوية بينها .

٨ - وفيما يتعلق بالأزمة المالية للأمم المتحدة ، قال ان سببها الرئيسي يكمن في عدم ايفاء الدول الأعضاء بالأنصبة المقررة أو بجزء منها ، وهي ممارسة تهدد وجود الأمم المتحدة بالذات . وأردف أن المادة ١٧ (٢) من الميثاق واضحة تمام الوضوح في هذا الشأن ، وأن وفده يوافق الممثل الياباني على وجوب الشعور بالمسؤولية المالية الجماعية .

٩ - السيد فان فلوتين (هولندا) : قال انه يستحيل القيام باستعراض جدى للميزانية البرنامجية المقترحة وللخطة المتوسطة الأجل دون مساعدة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق . وأضاف انه ينعين كذلك على هاتين الهيئتين أن تتعاونا فيما بينهما بشكل أفضل ، وأن رئيسيهما يجب أن يشرحا كيف يعتزمان التنسيق والجمع بين أنشطتهما وذلك ، ان أمكن ، قبل أن تنظر فيها الهيئات التشريعية المختصة . وأردف أنه يجب على اللجنة

(السيد فان فلوتين، هولندا)

الاستشارية ولجنة تنسيق البرنامج، بطبيعة الأمر، تبادل وجهات النظر حول القضايا الحاسمة، كالتي أثارها الأمين العام في المرفق الخامس لمقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (A/32/6)، بشأن معدلات النمو الحقيقية للبرامج الرئيسية. وفي هذا الصدد، فانه لمن سوء الطالع أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس في وضع يسمح له بأن يولي، بصورة مفصّلة، اهتماما لتقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة عشرة (A/32/38). وقال ان وفده يأمل في أن تبين الأمانة العامة وجهات نظرها بشأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ٢٣ (ب) و(ج) من ذلك التقرير، التي تفيد وجوب انهاء بعض العناصر البرنامجية في الميدان الاجتماعي ووجوب الحد من بعض العناصر البرنامجية الأخرى.

١٠- واسترسل يقول ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب في الفرع "ثالثا" من القرار ٢٠٩٨ (د - ٦٣) اعداد مجموعة من المقدمات للميزانيات البرنامجية للوكالات والمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، ودعا الى اجراء دراسة تتناول امكانية الاستفادة من كل من المجموعة والتقرير السنوي الذي تعده لجنة التنسيق الادارية عن المصاريف المتصلة بالبرامج. فهذا الترتيب ليس من شأنه فقط أن يزوّد الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة عن التطورات الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة، بل وأن يصبح أيضا أداة لتقييم كل من الأهداف الانمائية على صعيد المنظومة والخدمات المتزايدة التي تقدمها المنظومة لتعزيز نظام اقتصادي واجتماعي جديد.

١١- وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، قال ان وفده كان قد أعرب في السنة الماضية عن شكوكه ازاء زيادة نصيب هولندا من ١ر٢٤ الى ١ر٣٨ في المائة. وأردف أن وفده فوجئ باكتشاف أن النصيب الجديد المقرر لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ينطوي على زيادة جديدة ترفعه الى ١ر٤٢ في المائة. وقال ان حكومته ليست مقتنعة بأن هذا الرقم يمثل نصيبا منصفا.

١٢- أما فيما يتعلق بالاختيار بين الميزنة الكاملة والميزنة شبه الكاملة فقد قال ان السبيل المعقول قد يكون قبول التنبؤ الواقعي لتجنّب الحاجة الى التقديرات الاضافية أو للحد منها، ماعدا ماتتطلبه الأنشطة الجديدة والعاجلة. وبالاضافة الى ذلك يتعين استمرار ايلاء الاهتمام الكامل لأساليب الادارة السليمة للموارد، كي يتسنى تضييق الهوة الفاصلة بين ما يرام تحقيقه وبين الأداء.

١٣- السيد دامديندورج (منغوليا): قال ان موقف وفده كان دوما هو وجوب تحسين نظام الأمم المتحدة الاداري والمالي عن طريق التخطيط الرشيد للميزانية وتدابير أخرى تستهدف استقرارها. وهو يأمل، تبعا لذلك، في أن تسلك الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨- ١٩٧٩ نهجا أرشد وتستفيد على نحو أتم من مزايا دورة السنتين للميزانية. ولسوء الحظ فان الاستفادة من هذه المزايا غير كافية، وان الحاجة الى تحليل ناجع لفعالية جميع البرامج الموجودة واعادة التقييم النقدي لها من زاوية تستهدف تحديد الأولويات واعادة توزيع موارد المنظمة لم توضع في الاعتبار.

(السيد دامديندورج ، منغوليا)

٤ — وأردف يقول ان اللجنة الاستشارية لاحظت ، في الفقرات ٤ و ٦ و ٧ من تقريرها (A/32/8) أن هناك مجالا لتحسين وتوفير المعلومات الكافية ، لا سيما ما يتصل منها بتبرير طلبات الزيادة في الموارد . وأردف أنه لمن دواعي الأسف أن تظل هذه الحالة ، التي كانت محل انتقاد في الماضي ، دون تغيير . وقال ان وفده يرى ، لذلك ، ضرورة أن تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة ، في المستقبل ، معلومات محددة عن الجداول الزمنية لتنفيذ البرامج ، مع ايراد التفاصيل الخاصة بكل سنة وبالموظفين والموارد المالية التي يتم توفيرها نتيجة لاتمام بعض البرامج أو للحد منها . ويتعين على الأمانة أن تتخذ خطوات حاسمة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ٣٥/٣٤ (د — ٣٠) و ٣١/٩٣ في هذا الشأن .

٥ — ومضى يقول ان الميزانية البرنامجية المقترحة تمثل زيادة تقارب ٢٨ في المائة بالمقارنة بالميزانية الاولية لفترة السنتين السابقتين . وعلاوة على ذلك ، فانه لو وضعت في الاعتبار المتطلبات الاضافية المحتملة التي قد تنشأ عن الآثار المالية المترتبة على القرارات المتخذة من قبل كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورتيه ٦٢ و ٦٣ والجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، والتي قد تبلغ ، حسب قول الأمين العام ٨ ملايين دولار ، لأضحت الزيادة في الميزانية للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ أكبر . وتجدر ملاحظة أن الميزانية تنمو بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة . فاستنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ، لم يتجاوز النمو الحقيقي الذى شهده الناتج القومي الاجمالي والدخل الوطني للدول الأعضاء في الصندوق ، خلال السنوات الأخيرة ، ٥ أو ٦ في المائة سنويا . ومن ناحية أخرى ، فان معدل نمو ميزانية الأمم المتحدة بلغ عدة أضعاف معدلات نمو الدخل الوطني لمعظم الدول الأعضاء . وقال ان من العسير تبرير هذا النمو السريع . ونتيجة لذلك فان وفده يرى أن من الضرورى تحديد الأولويات وتحسين التنسيق فيما بين الهيئات التابعة للأمم المتحدة وبين المنظمة والوكالات المتخصصة ، والقضاء على التفاوتات وبذل كل الجهود للنهوض بالبرامج عن طريق الزيادة في انتاجية وفعالية الموظفين الموجودين .

٦ — ومضى الى القول ان تكاليف الموظفين ، التي تمثل ٨٠ في المائة من تقديرات الميزانية ، تعكس الطابع الادارى الغالب على الميزانية . بيد أن وفده يعتبر ، أن تكاليف الموظفين الضخمة هذه لا مبرر لها ، لأن الأمانة لم تبلغ بعد المستوى الأقصى من الانتاجية والفعالية . وفي هذا الشأن ، فان من دواعي الأسف أن لا تعمد الأمانة العامة الى اتخاذ تدابير جذرية لاستخدام الموظفين المتاحين على نحو أفضل . وكما أشير في مشروع الميزانية ، فقد تبيّن أن من الأفضل زيادة عدد الموظفين تلقائيا ، وذلك باضافة ٤٨٧ وظيفة واعادة تصنيف ٥٧ أخرى ، رغما عن أن هناك ٥٠٠ وظيفة تقريبا من الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية وما فوقها ، لغاية ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، كما أشارت الى ذلك اللجنة الاستشارية (A/32/8 ، الفقرة ٤٩) . ولهذه الأسباب قال انه لا يستطيع تأييد المقترح الداعي الى انشاء وظائف جديدة .

(السيد [illegible] ، منغوليا)

١٧- وأضاف انه يتعين على الامانة ان تتخلى عن ممارسة احداث مناصب جديدة وزيادة موظفيها كلما شرع في برامج جديدة . فالطلبات المتعلقة بالموظفين الاضافيين ينبغي أن تقوم على أساس احتياجات موضوعية يقتضيها البرنامج لا على أساس افتراض وجوب زيادة الموظفين بشكل اعتباطي وتلقائي كل سنة .

١٨- واسترسل يقول ان من بين الأسباب الرئيسية للنمو المتزايد في الميزانية البرنامجية ، حسب قول الأمين العام ، هو التضخم المتوقع خلال فترة السنتين . فقد أدخل ما يزيد على ٥٦ مليون دولار في الميزانية لمواجهة أثر هذا التضخم . وأضاف أن وفده يرى أن لا مبرر هناك لاحتمال كاهل جميع الدول الأعضاء بتمويلها هذه التكاليف ، التي يجب تغطيتها بواسطة تحقيق المزيد من الوفورات أو عن طريق تبرعات من الدول المسؤولة عن التكاليف .

١٩- واستطرد قائلا انه ينبغي ان تلقى مسؤولية مالية مماثلة على عاتق الدول التي فرضت على الأمم المتحدة انتهاكات للميثاق ، عمليات في الكونغو والشرق الأوسط . وتبعا لذلك ، قال ان بلده سوف لا يمكنه المساهمة في تحمّل التكاليف الناجمة عن استهلاك سندات الأمم المتحدة التي تنص عليها الميزانية البرنامجية .

٢٠- وفي الختام قال انه فيما يتعلق بتمويل برامج المساعدة التقنية من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، يود وفده أن يكرر موقفه القائل أن الميزانية العادية ، وفقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي أن تستخدم قصرا في سبيل الأهداف الادارية ، في حين تموّل أنشطة المساعدة التقنية عن طريق التبرعات .

٢١- السيد سيوسترونيك (تشيكوسلوفاكيا) : قال ان النهج الذى تسلكه حكومته لدى نظرها في الميزانية يعكس اهتمامها بتأمين استخدام موارد الميزانية لتعزيز تحقيق الأهداف السلمية التي ينص عليها الميثاق ويرمي اليها الانفراج . وقد أبرزت الميزانية المقترحة زيادة مفاجئة ولا مبرر لها في نفقات الميزانية . ولا بد من أن يوضع حد لهذا الاتجاه عن طريق مراعاة مبادئ الميثاق وتحقيق وفورات رشيدة . فارتفاع معدل نموّ الميزانية هو مصدر للقلق بصفة خاصة لأن الأمل كان معلقا على أن توفّق الأمانة في اضفاء الاستقرار على نفقاتها . وأردف ان وفده يؤيد ، تبعا لذلك ، جميع التدابير التي تستهدف تحديد الأولويات وفقا لميثاق المنظمة وأهدافها . وهو يرى أن المهام ذات الأولوية التي تنهض بها الأمم المتحدة تتمثل في الحفاظ على السلم بما في ذلك نزع السلاح ، والقضاء على استخدام القوة في العلاقات الدولية . كما انه سيؤيد جميع الاجراءات المنطوية على نقل أو اعادة توزيع الموارد والموظفين من البرامج المنتهية او التي جرى الحد منها الى البرامج ذات الطابع الأولوى . وقال انه يود ، في هذا الصدد ، معرفة ما هي المصادر التي ستتاح نتيجة لانهاء البرامج أو للحد منها . فلابد من العمل على ازالة الازدواج في نفقات الميزانية والزيادة في الفعالية العامة لجهاز الأمم المتحدة بتنسيق الأنشطة المقررة وتقييمها .

٢٢- وواصل قوله ان وفده يحس بأنه مضطر للقول انه لا يؤيد مقترحات الامانة التي تتعارض مع قرارات الجمعية العامة أو مع الميثاق . ونتيجة لذلك ، فهو لا يستطيع تأييد ادراج موارد في الميزانية تستهدف التعويض عن الآثار الناجمة عن التضخم لأنه يرى ان هذه التكاليف الاضافية ينبغي الوفاء بها عن طريق تحقيق الوفورات ، أو عن طريق مساهمات تقدمها الدول المتقدمة النمو او عن طريق التبرعات.

٢٣- وبالمثل ، قال ان وفده لا يستطيع تأييد دفع الفوائد ودفوعات الاستهلاك الناجمة عن قروض حصلت عليها الأمم المتحدة لتمويل العمليات غير المشروعة التي اضطلعت بها في الكونغو وفي الشرق الأوسط . وأردف ان وفده لا يتحمل أية مسؤولية عن مثل هذه النفقات ، المترتبة عن قرارات تتعارض مع الميثاق ، ولا عن النفقات المتصلة بالاتفاق الثاني المعقود بين مصر واسرائيل .

٢٤- اما فيما يتعلق بمسائل الموظفين ، فقال ان وفده يؤيد تمام التأييد المقترح السوفياتي بأن يطلب الى وحدة التفتيش المشتركة القيام بدراسة حول استخدام الأمانة العامة لموظفيها على نحو فعّال ، وأية جهود أخرى تبذل في سبيل اتخاذ التدابير التي تضمن تنسيقا أفضل لأنشطة الأمم المتحدة وزيادة في فعاليتها .

٢٥- السيد فيرناندير ماروتو (اسبانيا) : قال انه رغم ان نسبة الزيادة في اجمالي وصافي النفقات المرتآة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ قد انخفضت الى حد ما بالمقارنة بالنسب المئوية المقابلة لها في الميزانيات السابقة ، فحقيقة الأمر ، هي أن النفقات المطلقة ، التي تبلغ بليون دولار تقريبا ، قد ازدادت بشكل ملحوظ بالمقارنة بفترة السنتين السابقة ، وبشكل أوضح بالمقارنة بفترات السنتين الماضية . وأردف ان التزايد الجامح في نفقات المنظمة يعتبر مصدرا للقلق بالنسبة لوفده اذ ان الاشتراك المقرر على بلده في جدول الأنصبة المقررة للمنظمة ، اذا ما أضيف الى أثر هذا الاشتراك على غيره من الاشتراكات التي يقدمها بلده لسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، يعني أن تقوم أسبانيا بدفع مبالغ تصل ملايين الدولارات . بل ان قيمة الاشتراك الذي تدفعه اسبانيا للأمم المتحدة ، بالدولارات ، قد تضاعفت ، تقريبا ، في السنوات الأخيرة وأن تكلفتها بالبيزيتا قد ازدادت بشكل كبير من جراء تخفيض هذه العملة بالنسبة للدولار .

٢٦- واضاف انه من المنطقي ان تجرى المقارنات التي تستهدف تحديد النسبة المئوية للزيادة في الاعتمادات المقترحة ، على أساس أرقام متجانسة ، كيما تظهر اهميتها بوضوح ولا تؤثر عليها عوامل قد تجعل المقارنة مغرضة أو تتسم بالتفاؤل . ولهذا السبب ، لا يبدو من المفيد أن تقارن الاعتمادات المقترحة للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ بالاعتمادات المنقحة لفترة السنتين السابقة ، كما ورد في الفقرة ٥ من تصدير الميزانية المقترحة (A/32/6) . وقد قارنت اللجنة الاستشارية ، في الفقرة ١ في تقريرها (A/32/8) الاعتمادات الأولية التي كشفت عن زيادة ٢٦٫٣ في اجمالي النفقات و ٢٣٫٥ من صافي النفقات . فهذه الزيادات تعتبر كبيرة جدا ، وستتزايد ، بدون شك ، أكثر من ذلك عندما تقدم التقديرات المنقحة المحتملة المشار اليها في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من تصدير الميزانية المقترحة .

(السيد فويتكيفيتش ، أستراليا)

٢٧- ومضى يقول ان وفده يأسف لاضطرار اللجنة الاستشارية الى ابداء التعليقات الواردة في الفقرتين ٤ و ٧ من تقريرها وهو يؤيد التوصية الواردة فيه والداعية الى أن يقوم الأمين العام باتخاذ خطوات فورية لتحسين تدفق بيانات المحاسبة . فقد أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض يبلغ مجموعه ٦ر٢٦ مليون دولار من جملة ٧ر٤١٩ مليون دولار اقترحها الأمين العام . واردف أن وفده يؤيد تمام التأييد هذا التخفيض الذى يمثل في نظره أقل تخفيض يمكن أن يوصي به بالنظر للزيادة الكبيرة في النفقات .

٢٨- واستطرد يقول ان الزيادة الكبيرة في نفقات الميزانية البرنامجية المقترحة يعزى ، جزئيا ، الى عدم كفاية المنهجية المستخدمة في تحديد الاعتمادات المطلوبة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . فالبيان الوارد في الفقرة ٩ من تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة والذى مفاده ان المكونات المتصلة بأساس المواصلة تقع " خارج نطاق سيطرة الأمانة العامة " غير مقبول البتّة . فقبول أى تفكير من هذا النوع لا يعدو أن يكون نكرانا واضحا للمبادئ الأساسية التي ينبغي أن ينبني عليها اعداد أية ميزانية ، حيث أن هذا الاعداد ينبغي أن يرتكز على تحليل مستمر ودقيق ومستفيض لجميع وجوه الانفاق ، والنفقات الوحيدة التي يمكن وصفها بأنها مستمرة هي تلك التي يمكن تبريرها بأنها نفقات مستمرة ، وذلك اثر الدراسة الدقيقة الواجب القيام بها في كل مرة يتم فيها اعداد الميزانية . وهذا ينطبق خاصة على نفقات الموظفين وهو لذلك يتسم بأهمية كبيرة جدا لأن ما يقارب ٨٠ في المائة من ميزانية المنظمة تكرّس لمثل هذه النفقات .

٢٩- وواصل قوله ان وفده يحبّذ ، لذلك ، تخفيضات في أساس المواصلة بالاضافة الى تلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية . وقال ان وفده يرى ان معيار قاعدة الصفر ينبغي تطبيقها ، بقدر الامكان ، في حساب الاحتياجات للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . ومن سوء الحظ الا توضع في الاعتبار ، مثلا ، في الميزانية البرنامجية المقترحة ، في وقت تفرض فيه الظروف ضرورة الحد من النمو في النفقات ، الأحكام الواردة في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د - ٣٠) او التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق (A/32/38 ، الفقرات ٢١ - ٢٨) .

٣٠- وفيما يتعلق بالأثر المتوقّع للتضخم في فترة السنتين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، الذى انعكس تلقائيا في جميع الجداول التحليلية والنفقات الشاملة الواردة في الميزانية ، فان وفده يشعر أن أفضل سبيل هو اجتناب طرفي النقيض ، وهما اما ان لا يوضع التضخم في الحسبان على الاطلاق ، أو أن تدرج أرقام يتم التوصل اليها بطريقة ذاتية وبدون تمييز . ولذلك فان وفده يرى أن من غير المستصوب المبادرة بوضع ما يرتأى من تضخم ، في الحسبان الكامل ، بالنسبة لفترة السنتين ذلك أن وضع التضخم في الحسبان في الميزانية من شأنه ، هو وغيره من الأمور ، أن يسهم في التضخم .

٣١- وأضاف قوله انه نظرا الى ان هناك سوابق لمثل هذه الممارسة ، فمن الخطر أن تنقل الى الميزانية العادية وظائف ونفقات كانت تموّل فيما مضى من موارد خارجة عن الميزانية ، وأردف أن وفده يؤيد ، لذلك ، التعليقات ، والتوصيات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥ وما تلاها

(السيد فرنانديز طويتي ، اسبانيا)

من تقريرها (A/32/8) . ويوافق وفده ايضا على البيان الوارد في الفقرة ٨٦ والذى مفاده أن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ينبغي الا تتضمن أى مقترح يرمي الى اعادة تصنيف الوظائف التي لا يبررها هيكل تصنيف الوظائف الذى سيكون عندئذ متوفرا . اما فيما يتعلق بالفقرة ٨٧ من هذا التقرير ، فان وفده يرى أيضا وجوب التخلي تماما عن ممارسة ملء الوظائف المقترح اعادة تصنيفها بموظفين من صنف أعلى ، قبل ان تتم الموافقة على اعادة التصنيف .

٣٢- السيد ابرازوسكي (بولندا) : قال ان وفده يدرك التوسع والتنوع الكبيرين اللذين شهدتهما أنشطة المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية ، وتقلبات العملة في العالم الغربي والتزايد السريع في التضخم . ولكنه يرى ان جميع هذه العوامل مجتمعة تؤكد تماما الحاجة للاقتصاد ، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة والتوجيه المالي والاداري الحازم .

٣٣- وأضاف ان الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تدل على معدل نمو اجمالي يبلغ ٢٠ر١ في المائة أى ما يساوى ، من ناحية نقدية ، ١٥٧ر٧ مليون دولار ، وهو مبلغ يشكل ، بعد خصم الايرادات ، عبئا اضافيا تتحمله الدول الأعضاء . ومن المعلوم جيدا ، في الظرف الراهن ، ان عددا محدودا فقط من العملات الوطنية قابل للتحويل . ولذلك فان كل زيادة كبيرة في المصروفات الخارجية ، بما فيها الالتزامات الناشئة عن العضوية في المنظمات الدولية ، يلزم ، بالنسبة للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء ، تغطيتها من موارد يتم الحصول عليها ، بالدرجة الاولى ، في الأسواق الدولية . وأردف ان معدل النمو الحقيقي الذى حددته الامانة بـ ٢ر٢ في المائة يرجع أساسا الى استخدام منهجية معينة . وان ما يهم الدول الأعضاء حقيقة هو الحجم الفعلي للميزانية البرنامجية ككل وبالتالي المبلغ الطلي الذى سيطلب منها ان تدفعه . ويرى الوفد البولندى ان مستوى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين القادمة ومعدل نموها غير مقبولين . وقال ان وفده كان على الدوام يدعو الى فرض حد لنمو الميزانية ، خاصة وان ما يزيد عن ٧٥ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لا يزال ينفق على الموظفين والادارة .

٣٤- واسترسل يقول ان وفده يشاطر لجنة شؤون الادارة والميزانية رأيها الذى يخالف الرأى القائل بأن العناصر التي اعتمدت في حساب أساس المواصلة خارجة عن سلطة الأمين العام . كما ان وفده يود التشديد على ان الاستنتاج الذى خلصت اليه اللجنة الاستشارية والذى يفيد أن مديرى البرامج لم يجروا تحليلا منهجيا لأساس المواصلة فيما قدموه لادارة الميزانية ، بل انهم ركزوا على تبرير طلبات الموارد الاضافية . فأساس المواصلة يتطلب التدقيق عن كثب ، وفي حالة بعض وجوه الانفاق مثل الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء والمساعدة المؤقتة والسفر يجب اتباع سياسة تتسم بالمزيد من الانضباط بدل الافتراض بأن ما من شيء تنص عليه الميزانية الحالية لفترة السنتين الا ويجب تضمينه في أساس المواصلة .

٣٥- واستطرد يقول ان وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية الداعية الى وجوب ادراج ما يبرر مجمل طلبات الميزانية المتعلقة ببعض وجوه الانفاق كالخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة والسفر

ضمن النصوص المقدمة في المستقبل والمتعلقة بالميزانية البرنامجية . وفي الوقت ذاته يود وفده أن يتلقى من الأمين العام معلومات عن التطبيق العملي للمادة ١٠٧ - ٩ (باء) (١) من القانون الأساسي للموظفين ، فيما يتعلق بوسائط النقل البديلة لسفر موظفي الأمم المتحدة في مهام رسمية بالنظر الى أن السفر عن طريق الجو ، بالمقارنة الى السفر عن طريق البحر ، أصبح أكثر اقتصادا من ذى قبل . ونظرا الى حجم الميزانية وتشعبها يتعين على كل من مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم والمراقب المالي تأمين الادارة المالية والرقابة اللازمتين ، وينبغي للمراقب المالي أن يشرف على كامل عملية صياغة الميزانية البرنامجية والموافقة على التقديرات المبدئية وتنفيذ الميزانية.

٣٦- واسترعى الانتباه الى قرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د - ٣٠) ، الذى تم تأكيده من جديد في الفقرة ٩ من القرار ٣١/٩٣ ، والذى أدى الى تقديم تقرير الأمين العام (A/C.5/31/27) في الدورة الحادية والثلاثين . وتتضمن الوثيقة A/31/326 تعليقات لجنة الادارة والميزانية عن التقرير. وقد سلمت اللجنة الاستشارية بأنه من السابق جدا لأوانه توقّع تحديد مجالات واسعة للوفورات المحتملة ، وأوصت بوجوب القيام باستعراض جديد وبأن تعكس نتائج ذلك في مقترحات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وأضاف انه لمما يؤسف له ألّا يتضمن تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة سوى اشارة عارضة للمسألة في الفقرة ٢٣ وألّا تقدم اية معلومات عن الجهود الرامية لاستعراض مقترحات الميزانية البرنامجية في ضوء قرار الجمعية العامة وتوصيات اللجنة الاستشارية .

٣٧- واسترسل يقول ان وقوف الامانة العامة موقف المتفرج يمكن ، في الواقع ، تفسيره على أنه رفض لتلبية الرغبة الواضحة التي أعلنت عنها الجمعية العامة في التصدى ، على نحو فعال ، لمشكلة البرامج التي فات أوانها او التي أضحت عديمة الفعالية . ويمكن القول بأن ثمة محاولة لتقويض فعالية هذه القرارات بوصفها أداة مفيدة للتنظيم الادارى والرقابة داخل الأمانة العامة . وأضاف أن وفده يدرك انه قد تكون هناك صعوبات نفسانية في تحديد البرامج التي فات أوانها ، على أن الأمانة مطالبة بالبدء في العملية والمضي في التنفيذ الصارم لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وينبغي أن تنعكس العملية بالدرجة الأولى في صياغة الطلبات المالية ولدى تقديم نصوص الميزانية . وقال ان وفده يتطلع كذلك الى الحصول على المعلومات ذات الصلة ضمن التقرير القادم عن الأداء المتعلق بالميزانية البرنامجية دعما يمكن الاستغناء عنه من موظفين وموارد نتيجة لاتمام برامج الأمم المتحدة أو مشاريعها أو أنشطتها ، أو الحد منها أن اعادة تنفيذها او دمجها او الغائها ، وذلك وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د - ٣٠) .

٣٨- وأخيرا قال ان وفده يرى أن القول الوارد في التصدير لبرنامج الميزانية بأن أثر التضخم على مالية الأمم المتحدة خارج عن نطاق سلطة الأمانة العامة يعتبر تبسيطا أكثر مما يجب للأمور . وأنه أيضا لا يمكن لوفده ان يقبل التفسير القائل بأن الضغوط التضخمية هي العوامل الرئيسية التي تفسّر تزايد الطلبات في الميزانية . ولو كان الأمر كذلك ، لما طلب الأمين العام ، على سبيل المثال ، انشاء ١٨٠ وظيفة جديدة وتحويل ٢٥٥ وظيفة أخرى ونقل ٤٥ وظيفة تمول حاليا من موارد خارجة

(السيد ابوازوسكي ، بولندا)

عن الميزانية الى الميزانية العادية ، كما لو لم يكن هناك مجال لزيادة كبيرة في اليد العاملة في نطاق التنظيم الحالي . ففي مناسبات عديدة ، أعطيت أمثلة في اللجنة الخامسة على ازدواجية العمل ، والافتقار للتنظيم ، وعدم توازن أحكام العمل وانخفاض معدلات فعالية العمل في بعض وحدات الأمانة .

٣٦- وقال انه ليس هناك اى شك في انه يكاد يكون هناك مجال واسع للاقتصاد في جميع أبواب الميزانية ، وان وفده استرعى في الدورات الماضية الانتباه الى تدابير مثل الاستغلال الأمثل للوقت المتاح للاجتماعات ، والحد من حجم الوثائق وما الى ذلك . وانه لمن دواعي سرور وفده أن يلاحظ ان الأمين العام استخدم ، في الفرع الحادى عشر من تقريره عن أنشطة المنظمة (A/31/1) أرقاما طلبها الوفد البولندى قبل ثلاث سنوات لبيان الوفورات الممكنة في هذا الميدان .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥